

## اجتماع ثانٍ لعمومية «الشركة المحدودة»

### تعديل قانون الشركات يهدف إلى تلافى تعطل مصالح الشركاء

إجراح الناصر

صدر مرسوم بقانون رقم 106 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، ويتضمن التعديل مساواة نسب انعقاد الجمعيات العمومية لشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسب انعقاد الجمعية العامة غير العادية بالنسبة للشركات المساهمة.

العملي - في بعض الحالات - لا يتوافق وهذا النصاب، حيث كشف الواقع عن عدد من الحالات التي تعطلت فيها مصالح الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بسبب النسبة العالية المطلوبة لصحة الانعقاد أو المطلوبة لاتخاذ القرار والتي حدتها المادة (116) من القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، مما أدى إلى تعطل أو عدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب، خصوصاً أن القانون قد أنط بالجمعية العامة غير العادية اتخاذ قرارات محددة على سبيل الحصر وفقاً لما نصت عليه المادة (117) من ذات القانون.

وجاء هذا المقترح أسوة بحالات انعقاد الجمعية العامة غير العادية بالنسبة للشركات المساهمة، فقد نصت المادة (217) من ذات القانون على أنه لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة المصدر، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثلون أكثر من نصف رأس المال المصدر، ونصت القرارات باغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم الشركة المصدر.

ونظراً لصدور الأمر الأميري في 10 مايو 2024، والذي نصت المادة 4 منه على أن تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، فقد أعد المرسوم بقانون المائل ونصت المادة الأولى منه على

استبدال نص المادة 116 من القانون رقم 1 لسنة 2016 المشار إليه بتعديل نصاب الحضور واتخاذ القرارات في الجمعية العامة غير العادية للشركات ذات المسؤولية المحدودة، قررت أن الأصل في انعقاد الجمعية العامة غير العادية يكون صحيحاً بحضور عدد من الشركاء بملكون ثلاثة أرباع رأس المال، وأجازت - في حالة عدم توافر هذا النصاب - أن يتم توجيه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثلون أكثر من نصف رأس المال، وذلك أسوة بالشركات المساهمة، على أن تصدر القرارات - في جميع الأحوال - باغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأسمال الشركة.

وقررت الفقرة الثانية من ذات المادة اختصاص وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للجمعية العامة غير العادية، في حال امتنع مدير الشركة عن الدعوة لها، شريطة تقديم طلب مسبق من الشركاء الذين يملكون نصف رأسمال الشركة، وتقدر «التجارة» - لما لها من سلطة رقابية على الشركات - الأسباب الداعية لعقد الجمعية العامة غير العادية، وقد جاء هذا التعديل بجملة بقصد الحفاظ على مصالح أغلبية الشركاء، وألا يكون تعنت المدير سبباً يحول دون قدرة الشركاء الذين يملكون الأغلبية على اتخاذ القرارات المصرية للشركة، في حين ألزمت المادة الثانية الوزير بتنفيذ هذا المرسوم بقانون وحددت بدء سريانه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

سعيًا منها لتوطين الكفاءات الوطنية، عيّنت شركة الكويت والشريك الأوسط للاستثمار المالي «كميفك»، خالد كرم مديراً تنفيذياً للاستثمار الدولي، إذ سيعمل على تأسيس عدة منتجات نوعية متخصصة ومحافظ استثمارية تستثمر في سوق الأسهم الأميركية.

وتتمتد خبرة كرم أكثر من 20 عاماً، وسبق له أن عمل على إعداد وتأسيس عدة صناديق استثمارية عامة ومتخصصة، كما عمل مستشاراً في تأسيس صناديق مؤشرات متداولة ETFs لعدد من الشركات الخليجية، التي قامت بإدراجها في السوق المالي.

وعمل كرم في عدد من المناصب الاستثمارية، أبرزها مدير إدارة التداول الإلكتروني في شركة كميفك، حيث كان من أوائل فريق العمل الذين قاموا بإنشاء خدمات التداول الإلكتروني على مستوى دول الخليج، ومدير محافظ استثمارية في شركة دار الاستثمار، ومدير محافظة الشركة في شركة الامتياز، ومدير محافظ العملاء في شركة الرؤيا للاستثمار والتمويل، ومدير إدارة الأصول في شركة BMK السعودية، ومدير محافظة الشركة في شركة الساحل للتنمية والاستثمار،



خالد كرم

ومحلل مالي مسجل لدى هيئة أسواق المال، الكويت.

ويحمل كرم شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، وعدد من الشهادات التأهيلية من هيئة أسواق المال السعودية والكويتية.

«العمومية»، تصدر القرارات باغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأسمال الشركة

## الذهب فوق مستوى 2700 دولار للأوقية للمرة الأولى على الإطلاق

مجلس الذهب: المعدن حقق عائداً سنوياً 8% خلال 50 عاماً

تجاوز الذهب مستوى 2700 دولار للأوقية «الاونصة» أمس الأول (الجمعة) للمرة الأولى على الإطلاق، لتواصل مكاسبه بدعم من التوقعات بزيادة تفسير السياسة النقدية والإقبال على الملاذ الآمن، بسبب عدم اليقين بشأن الانتخابات الرئاسية الأميركية والصراعات في الشرق الأوسط.

وقال الكسندر زوميفي، وهو أحد المتداولين في المعادن الثمينة بشركة هيراولس مينيالز الألمانية «مع تقادم الصراع، خصوصاً بعد إعلان جماعة حزب الله اللبنانية تصعيد الحرب مع إسرائيل، يتجه المستثمرون إلى الذهب، وهو أحد الأصول الآمنة التقليدية».

وتدفع زيادة التوتر الجيوسياسي المستثمرين إلى البحث عن الأصول الآمنة مثل الذهب لتجنب المخاطرة وبسبب المخاوف من عدم استقرار السوق العالمية.

وقال زوميفي «مما يعزز الزخم، فقد غدت المخاوف بشأن الانتخابات الرئاسية الأميركية، والتوقعات بسياسات نقدية أكثر تيسراً الصعود بشكل أكبر».

وتجاوز الذهب مستواه القياسي عدة مرات خلال العام الحالي بسبب التوتر الجيوسياسي، والتوقعات بان البنوك المركزية الكبرى سيتواصل التيسير النقدي، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بأكثر من 30 في المئة منذ بداية العام في أفضل نمو سنوي منذ 1979، وفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن.

وتعزز أسعار الفائدة المنخفضة من جاذبية حيازة الذهب الذي لا يدر عائداً.

وقالت مصادر لـ «رويترز» إن البنك المركزي الأوروبي من المرجح أن يخفض أسعار الفائدة مجدداً في ديسمبر ما لم تدفعه البيانات الاقتصادية إلى عدم فعل ذلك.

ويرى المستثمرون فرصة قدرها 92 في المئة لإقدام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على خفض أسعار

الفائدة في نوفمبر. وبالنسبة للمعدن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 6 في المئة إلى 33.58 دولاراً للأوقية. وزاد البلاتين 2.4 في المئة إلى 1016.25 دولاراً، وصعد البلاديوم نحو 4 في المئة إلى 1083.25 دولاراً.

قال مجلس الذهب العالمي، إن متوسط عائذ الاستثمار في المعدن الأصفر خلال 50 عاماً أمضت (1971-2023) بلغ 8 في المئة سنوياً، وهو ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي (7.8 في المئة) ووفق التضخم في أميركا (3.9 في المئة).

وأوضح في تقرير الجمعة، أن الطبيعة المزوجة للذهب، باعتباره سلعة حقيقية وأصلاً مالياً، تعني أن قيمته لا يمكن تفسيرها بسهولة من خلال نماذج تسعير الأصول التقليدية، وعلى النقيض من أغلب السلع الأخرى، مثل النفط والقمح، لا يمكن استهلاكه بالكلية.

وقال إن الأمر يزداد تعقيداً بسبب استخدام الذهب كأصل نقدي ضمن احتياطات البنوك المركزية، رغم انتهاء العمل بقاعدة الذهب والمتطلبات الإنزائية للاحتفاظ به كاحتياطي منذ أكثر من خمسة عقود.

وأضاف أن المخزون المقدر من الذهب فوق الأرض، الذي يبلغ 212.6 ألف طن، يمكن أن يشغل مساحة مادية تتجاوز 3 حمامات سباحة أولمبية، تستحوذ المجوهرات على 54 في المئة منه، و21 في المئة للعملات والسبائك، و17 في المئة للبنوك المركزية و8 في المئة للاستثمارات.

ويتوقع المجلس أن يحقق الذهب متوسط عائذ يتجاوز 5 في المئة سنوياً خلال الفترة 2025-2040، وعزا كونه أقل من العائد التاريخي، إلى انخفاض النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ورجح التقرير تأثر جميع عوائد الأصول، إذ تبلغ تقديرات سندات الخزانة الأميركية المتوسطة الأجل وسندات الحكومات العالمية خلال نفس الفترة 3.9 في المئة و4.8 في المئة على التوالي.

ومن المتوقع أن تنمو أسهم الشركات الأميركية ذات القيمة السوقية الكبيرة بمعدل سنوي يبلغ 7 في المئة، وهو أقل من عائدها على مدى عشرين عاماً.

منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية، وبسبب التورات التي تشهدها المنطقة، خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى مستوى 3.5 في المئة خلال العام المالي الحالي 2025/2024، بانخفاض قدره 0.7 نقطة مئوية عن توقعاته السابقة في يونيو الماضي عند مستوى 4.2 في المئة.

وفي تقريره نصف السنوي للنمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رجح تراجع إيرادات قناة السويس إلى 4.8 مليارات دولار في العام المالي الحالي، أي ما يقرب من نصف الـ 8.8 مليارات دولار المسجلة خلال العام المالي 2022/2023، وبانخفاض قدره 27 في المئة عن الـ 6.6 مليارات دولار المسجلة في العام المالي 2023/2024.

وحذر البنك الدولي من أن توقعاته وضعت «على افتراض أن الصراع لن يتفاقم»، موضحاً أنه في حال توسع نطاق الصراع، فقد يؤدي

## «وول ستريت» يسجل مكاسب متتالية للأسبوع السادس

«ناسداك» و«500 S&P» يرتفعان بفضل أسهم التكنولوجيا ونتائج «نتفليكس»



أغلق المؤشران «ستاندر أند بورز 500» و«ناسداك» المجمع على ارتفاع في جلسة أمس الأول بدعم من قفزة حقتها سهم «نتفليكس»، بفضل نتائج أعمال الشركة، علاوة على مكاسب في أسهم التكنولوجيا.

وحققت المؤشرات الثلاثة الرئيسية في «وول ستريت» مكاسب أسبوعية للمرة السادسة على التوالي، بينما لم يطرأ تغيير يذكر على المؤشر «داو جونز» الصناعي في نهاية تداولات الجمعة بعد جلسة الخميس التي سجل فيها مستوى إغلاقي قياسياً.

وقفز سهم «نتفليكس» بعد أن تجاوزت عملاقة خدمات البث تقديرات «وول ستريت» لعدد المشترين الجدد، وقالت إنها تتوقع استمرار النمو حتى نهاية العام الحالي، وفق ما نقلته «رويترز».

وصعدت أسهم العديد من شركات التكنولوجيا المعروفة باسم السبعة الكبار، التي قادت معظم الارتفاع المحقق في «وول ستريت» منذ بداية العام.

وتقدم سهم شركة «أبل» بعد بيانات أظهرت زيادة كبيرة في مبيعات العائلة الجديدة من هواتف آيفون في الصين، كما صعد سهم إنفيديا بعد أن رفعت (بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش) سعرها المستهدف للسهم.

ودفع سهم «نتفليكس» المؤشر الفرعي لقطاع خدمات الاتصالات لتحقيق أفضل نتائج بين جميع المؤشرات الفرعية

المدرجة على «ستاندر أند بورز 500»، وبعدها 11 مؤشراً. وصعد المؤشر «ستاندر أند بورز 500» بواقع 23.05 نقطة، أو 0.39 في المئة، إلى 5864.52 نقطة، وارتفع المؤشر «ناسداك» المجمع 115.30 نقطة، أو 0.63 في المئة، إلى 18488.91 نقطة، وزاد المؤشر «داو جونز» الصناعي 37.96 نقطة، أو 0.09 في المئة، إلى 43277.01 نقطة. وارتفعت أسهم الشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة بعد أن أعلن بنك الشعب الصيني «البنك المركزي» خطة تمويل تهدف إلى تعزيز أسواق الأسهم.

ذلك إلى «تداعيات سلبية» يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو - حيث سيؤثر المزيد من التصعيد على ثقة الأعمال والمستهلكين والسياحة والتدفقات الخارجة والأوضاع المالية. ولكنه أقل تفاؤلاً من توقعات الحكومة: تتوقع الحكومة نمو اقتصاد البلاد بنسبة 4.0 في المئة في العام المالي الحالي.

لكن بشكل عام، الاقتصاد المصري مستمر في النمو، حيث قال البنك الدولي إنه على الرغم من تخفيض توقعات النمو، فإنها لاتزال أعلى من توقعات البنك الدولي والحكومة للعام المالي الماضي والبالغة 2.5 في المئة، و2.4 في المئة على التوالي.



نظرتها الإيجابية لمستقبل اقتصاد مصر مدبولي: لا زيادة في أسعار الوقود خلال الـ 6 أشهر المقبلة

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أنه تتم مراعاة محدودي الدخل في كل الإجراءات الحكومية، وسيظل الدعم قائماً لهم، مضيفاً: «حساباتنا لخفض دعم الوقود كانت على أسعار 80 دولاراً للبرميل، واليوم انخفض دون 73 دولاراً، وهذا سيتم وضعه في الاعتبار، وبالتالي ستكون الزيادات أقل مما وضعناه سابقاً».

وقال رئيس الوزراء، في تصريحات أمس، «نحن نستهدف خفض معدلات التضخم، لذلك لن تكون هناك زيادة للوقود لمدة 6 أشهر»، مشيراً إلى أن زيادة أسعار المحروقات نتيجة ما تحملته الدولة من أعباء، والخطة معلنة بأنه سيتم الانتهاء من دعم الوقود نهاية 2025. واعلنت وزارة البترول المصرية، في وقت مبكر من صباح أمس الأول، رفع أسعار مجموعة واسعة من منتجات الوقود، للمرة الثالثة هذا العام. واجتمعت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع المنتجات البترولية في مصر، وقررت رفع أسعارها، بما في ذلك أسعار البنزين والسولار والكبروسين والمازوت.

وذكرت اللجنة، في بيان تلقى موقع «العربية Business»، نسخة منه، أنه في إطار الحرص على توفير المنتجات البترولية وضبط أداء السوق وفقاً لآليات التسعير المتبعة، وسعيًا لتقليل الفجوة بين أسعار بيع المنتجات البترولية وتكاليفها الإنتاجية والاستراتيجية المرتفعة، تم اتخاذ الإجراءات التالية لتقليل جزء من هذه الفجوة وتصحيح أسعار المنتجات البترولية التالية، اعتباراً من الجمعة 18 أكتوبر 2024، على أن تؤجل اللجنة جلساتها المقبلة لتكون بعد 6 أشهر. وقررت اللجنة زيادة الأسعار ليصبح سعر «بنزين 95» لتر، جديداً لكل لتر، و«بنزين 92» نحو 15.25 جنيهًا لكل لتر، و«بنزين 80» 13.75 جنيهًا لكل لتر، وتم رفع سعر السولار إلى 13.50 جنيهًا لكل لتر، وسعر الكيروسين إلى 13.50 جنيهًا لكل لتر، والمازوت المورد لباقي الصناعات سعر طن المازوت 9500 جنيه لكل طن، ورفع سعر غاز ترمين السيارات ليصبح 7 جنيهات لكل متر معبئ، وتم تثبيت المازوت المورد للكهرباء والصناعات الغذائية. وقال مصطفى مدبولي، في يوليو، إن أسعار المنتجات البترولية سترفع تدريجياً حتى نهاية عام 2025، مضيفاً أن الحكومة لم تعد قادرة على تحمل عبء الدعم على الوقود وسط زيادة الاستهلاك.